

Distr.: General  
16 December 2016  
Arabic  
Original: English

# الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة وضع المرأة

الدورة الحادية والستون

١٣-٢٤ آذار/مارس ٢٠١٧

البند ٣ (ج) من جدول الأعمال المؤقت\*

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وأوضاع المرأة، ومسائل برنامجية

الجمعية العامة

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الخامسة والثلاثون

٥-٢٣ حزيران/يونيو ٢٠١٧

البند ٢ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وتقريراً مفوضياً للأمم المتحدة لحقوق الإنسان والأمين العام

تقرير هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عن أنشطة صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل طي هذه المذكرة إلى لجنة وضع المرأة ومجلس حقوق الإنسان تقرير هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عن أنشطة صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة، الذي أعد امتثالاً لقرار الجمعية العامة ١٦٦/٥٠.

\* E/CN.6/2017/1



060117 281216 16-22357 (A)



## تقرير هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عن أنشطة صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة

### أولا - مقدمة

١ - يصادف عام ٢٠١٦ مرور ٢٠ عاما على بدء تشغيل صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة بوصفه مصدرا عالميا متعدد الأطراف لتقديم المنح الداعمة للجهود الرامية إلى منع وإنهاء العنف ضد المرأة والفتاة. وقد أنشأت الصندوق الاستئماني الجمعية العامة في عام ١٩٩٦ في قرارها ١٦٦/٥٠، وتتولى إدارته هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) نيابة عن منظومة الأمم المتحدة. وتوفر هيئة الأمم المتحدة للمرأة للصندوق الاستئماني قاعدة مؤسسية متينة بالإضافة إلى دعمه ميدانيا من خلال مكاتبها الإقليمية والمتعددة الأقطار والقطرية. ويؤدي الصندوق الاستئماني، من خلال عمله عن كثب مع بقية منظومة الأمم المتحدة عن طريق لجنته الاستشارية البرنامجية المشتركة بين الوكالات، دورا حيويا في دفع عجلة الجهود الجماعية الرامية إلى منع وإنهاء العنف ضد النساء والفتيات.

٢ - ويبين هذا التقرير، الذي أعد لتقديمه إلى لجنة وضع المرأة في دورتها الحادية والسنتين، وإلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الخامسة والثلاثين، تأثير الصندوق الاستئماني وإنجازاته في عام ٢٠١٦.

٣ - وأتاحت الذكرى السنوية العشرون للصندوق الاستئماني فرصة ثمينة لتأمل إسهامه في الجهود الرامية إلى منع العنف ضد النساء والفتيات والتصدي له واستعراض تطور - واستمرار جدوى - مجالات عمله الثلاثة ذات الأولوية وهي: تحسين إمكانية حصول النساء والفتيات على الخدمات الأساسية المأمونة الكافية المتعددة القطاعات؛ وتعزيز تنفيذ التشريعات والسياسات وخطط العمل الوطنية ونظم المساءلة؛ وتعزيز الوقاية من العنف ضد النساء والفتيات. وخلال العقد الماضي، أصبح نطاق تغطية الصندوق الاستئماني عالميا بحق، إذ وفر الدعم لـ ٤٦٣ منظمة في ١٣٩ بلدا وإقليما، حيث بلغ مجموع المنح المقدمة ما يربو على ١٢٩ مليون دولار.

٤ - وفي عام ٢٠١٦، دعم الصندوق الاستئماني ١٠٧ مشاريع تهدف إلى منع ومعالجة العنف ضد النساء والفتيات في ٧٧ بلدا وإقليما. وخلال السنة، استفادت ٢٥٠.٠٠٠ امرأة

وفتاة استفادة مباشرة من الخدمات المقدمة لمن مورس ضدهن العنف، ومن أنشطة التمكين والحماية من العنف. وشمل هذا العدد ما لا يقل عن ٣١ ٠٠٠ من العاملات المهاجرات، و ١٠ ٠٠٠ من نساء الشعوب الأصلية، و ٣ ٤٠٠ من المثليات ومزدوجات الميل الجنسي ومغايرات الهوية الجنسانية، و ١ ٣٠٠ من النساء والفتيات ذوات الإعاقة.

٥ - وفي المجموع، وصلت مشاريع الصندوق الاستثماري إلى أكثر من ٦ ملايين شخص في عام ٢٠١٦، بما في ذلك الرجال والفتيان، والمسؤولين الحكوميين وعامة الجمهور، دعماً للجهود الرامية إلى إنهاء العنف ضد المرأة. وترجع زيادة مجموع المستفيدين إلى ستة أضعاف مقارنة بالسنة السابقة إلى عدة حملات توعية واسعة النطاق، ولا سيما في أفريقيا. وأظهر تحليل مشاريع الصندوق الاستثماري أن تكلفة الوصول إلى المستفيدين في عام ٢٠١٦ تبلغ دولارين لكل مستفيد وهو ما يمثل انخفاضاً كبيراً مقارنة بـ ١٢ دولاراً في عام ٢٠١٥. ويُظهر الأثر الذي حققته الجهات الحاصلة على منح الصندوق الاستثماري أنها حققت عائداً كبيراً من حيث التغيير المستدام الذي أحدثته اعتماداً على استثمارات صغيرة جداً في أغلب الأحيان.

٦ - وفي أيلول/سبتمبر، انضم الصندوق الاستثماري إلى ائتلاف يضم أكثر من ٣٠ مشاركاً أساسياً من القطاعات العام والخاص وقطاع المؤسسات المتعددة الأطراف في إطار المبادرة المعنونة "مشروع المشاركة الكاملة التي لا سقف لها" التي أطلقتها مؤسسة كلينتون للإعلان عن مجموعة من التزامات العمل للمضي قدماً بالغايات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في أهداف التنمية المستدامة. وهذه الالتزامات سيكون لها أثر على أكثر من ٩٠٠ ٠٠٠ شخص في أكثر من ٦٠ بلداً. وعلى وجه التحديد، فقد خصص الصندوق الاستثماري، من خلال نافذته لتمويل الخاص، ما لا يقل عن مليون دولار في شكل منح لمشاريع ترمي إلى التصدي للعنف ضد النساء والفتيات اللاجئات والمشرذات داخلياً. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، قدم الصندوق الاستثماري من خلال هذه النافذة منحة تصل إلى مبلغ ٢,٥ مليون دولار إلى خمس منظمات دعماً للجهود الرامية إلى التصدي للعنف ضد النساء والفتيات في سياق أزمة اللاجئين والمهاجرين. وقد ظلت أزمة المهاجرين واللاجئين العالمية تشتد حدةً في عام ٢٠١٦ الذي كانت فيه النساء والفتيات يشكلن قرابة نصف مهاجري العالم البالغ عددهم ٢٤٤ مليون مهاجر وقرابة نصف لاجئي العالم البالغ عددهم ١٩,٦ مليون لاجئ. من خلال فتح نافذة خاصة للنساء والفتيات اللاجئات والمهاجرات، سيسعى الصندوق الاستثماري إلى دعم الجهود التي تهدف إلى ضمان معالجة قضايا العنف ضد النساء والفتيات في سياق أزمة إنسانية ووضع استراتيجيات فعالة وتبادلها والاستناد إليها

للإسهام في التصدي للأزمة في العالم أجمع على نحو أكثر استدامة وفعالية. وتندرج المشاريع المنفذة في إطار هذه النافذة الخاصة ضمن دورة التمويل العشرين للصندوق الاستئماني.

٧ - ويمثل إطلاق الموقع الشبكي الجديد للصندوق الاستئماني في عام ٢٠١٦ جزءاً هاماً من مجمل الجهود الرامية إلى زيادة أنشطة الدعوة الهادفة إلى استدامة التبرع والتوعية بإنجازات الصندوق الاستئماني وإنجازات الجهات الحاصلة على منحه. ويوفر الموقع الشبكي منبرا لتبادل المعارف والأدلة بشأن الأنشطة التي تنفذها الجهات الحاصلة على المنح وما تحقّقه من تقدم ونتائج؛ ولإبراز الشراكات الجديدة والجارية؛ ولإتاحة إمكانية استعمال نظام إدارة المنح، الذي يمثل أداة رئيسية للمساءلة والشفافية بالنسبة للصندوق الاستئماني؛ ولتوفير مبادئ توجيهية لمساعدة مقدمي الطلبات المحتملين.

## ثانياً - السياق

٨ - أحدثت الحركة العالمية لحقوق الإنسان وتمكين المرأة، بما في ذلك العمل الذي تقوم به الجهات الحاصلة على منح الصندوق الاستئماني، تغييراً جذرياً في طريقة النظر إلى العنف ضد النساء والفتيات. لكن التحديات لا تزال هائلة. إذ تتعرض واحدة من كل ثلاث نساء على مستوى العالم لعنف بدني و/أو جنسي، على يد الرفيق الحميم في معظم الأحيان. وتبلغ نسبة النساء اللائي تعرضن في حياتهن لعنف بدني و/أو جنسي على يد رفيق حميم ٧٠ في المائة. وتعرض ما لا يقل عن ٢٠٠ مليون بنت وامرأة ما زلن على قيد الحياة اليوم لشكل من أشكال تشويه/بتر الأعضاء التناسلية في البلدان الثلاثين التي تجري فيها هذه الممارسة بصورة أكثر انتشاراً. وفي أغلبية الحالات، كان هذا البتر يحدث لفتيات دون سن الخامسة. ويزيد عدد النساء الباقيات اليوم على قيد الحياة ممن تزوجن وهن دون سن الثامنة عشرة على ٧٠٠ مليون امرأة ويناhez عدد اللائي تزوجن قبل سن الخامسة عشرة ٢٥٠ مليون امرأة.

٩ - ويتضمن الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة، التي أقرتها الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، غايات محددة للقضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات ووضع حد للممارسات الضارة، وذلك كجزء من إصلاحات ترمي إلى منح المرأة حقوقاً متساوية في الموارد الاقتصادية وتعزيز السياسات والتشريعات القابلة للإنفاذ التي تعزز المساواة بين الجنسين. ويرد في هذا التقرير تلخيص لإنجازات الصندوق الاستئماني في سبيل تحقيق هذا الهدف.

١٠ - ولما كان الصندوق الاستثماري هو آلية تقديم المنح العالمية المتعددة الأطراف الوحيدة المكرسة حصراً للتصدي لجميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، فإن له وضعاً فريداً يمكنه من إحداث تغيير مستدام على الصعيدين المحلي والوطني. ويتم ذلك من خلال توجُّهات الصندوق الاستراتيجية الثلاثة وهي: حفز التعلم من خلال الأدلة العالمية المستمدة من الجهات الحاصلة على منحه؛ واستثمار ولايته الفريدة وقدرته على الحشد للدعوة من أجل التمويل المستدام وتعزيز هذا التمويل؛ ودعم التُّهج القائمة على النتائج لمنع العنف ضد النساء والفتيات ووضع حد له.

### ثالثاً - جمع وتبادل وبناء الأدلة

١١ - حقق الصندوق الاستثماري تقدماً كبيراً في عام ٢٠١٦ في بناء مستودع مركزي للأدلة بشأن وضع حد للعنف ضد النساء والفتيات وهو ما يشكل الركيزة الثانية لخطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠. وقد وفر تقييم وتحليل مستقلان لنتائج عينة من تقييمات المشاريع منذ عام ٢٠٠٨ موجزا للنتائج التي أنجزتها الجهات الحاصلة على منح الصندوق الاستثماري وملخصاً تجميعياً للنتائج المتكررة والدروس وأفضل الممارسات. وخلص المقيّمون المستقلون في ملخصهم التجميعي إلى أن ٨٩,١ من المشاريع التي خضعت للتقييم كانت فعالة وإلى أن ٧٠,٧ من المشاريع قد حققت نتائج مستدامة استفاد منها ما يقدر بـ ٤,٢ مليون شخص. وكانت المشاريع التي وسَّعت نطاق إمكانية الوصول إلى الخدمات المتعددة القطاعات هي الأكثر فعالية (٩٥ في المائة)، فيما كانت المشاريع التي عززت تنفيذ القوانين والسياسات وخطط العمل الوطنية هي الأكثر استدامة (٨٣,٣ في المائة). وستشكل هذه النتائج ونتائج أخرى غيرها سجلت في تقرير المقيمين المستقلين خط الأساس لتحسين مشاريع الصندوق الاستثماري في المستقبل.

١٢ - وفي تشرين الأول/أكتوبر، نظم الصندوق الاستثماري حلقة عمل مدتها ثلاثة أيام بشأن آليات التعاون المتعدد القطاعات في سرايفو. وضمت حلقة العمل، التي كانت الأولى في مجموعة سنوية من المناسبات المعقودة لتبادل المعارف، ١٦ منظمة من المنظمات المشتركة في تقديم خدمات متعددة القطاعات من ١٠ من بلدان وأقاليم المنطقة. وكان الهدف من حلقة العمل هو تبادل المعارف والخبرات والدروس المستفادة من أجل التوصل إلى أفضل طريقة لتقديم الخدمات إلى النساء اللاتي تعرضن للعنف، سواء في المنطقة أو خارجها. وسيجري نشر الاستنتاجات والتوصيات المنبثقة عن حلقة العمل في المنتجوع المعرفي المقبل

للصندوق الاستثماري وستعرض ضمن نشاط سيجري تنظيمه على هامش فعاليات الدورة الحادية والستين للجنة.

١٣ - وبدأ إجراء استقصاء سنوي للشركاء من أجل استطلاع آراء الجهات الحاصلة على المنح. وفي عام ٢٠١٦، أجابت على الاستقصاء ٨٥ جهة من الجهات الحاصلة على منح الصندوق الاستثماري العاملة حالياً، وتشكل هذه الجهات المستجيبة عينة تمثل المجالات التي يدعمها الصندوق تمثيلاً جيداً. وذكرت الغالبية العظمى (٩٧ في المائة) من المنظمات التي أجابت على الاستقصاء أنها ستزكيّ الصندوق الاستثماري باعتباره مصدر تمويل لدى الجهات الأخرى العاملة في الميدان، مشددةً على جدوى ما يقدم من مشورة وتوجيه في وضع البرامج ومن تدريب على الرصد والتقييم. وذكرت إحدى المنظمات أنها ستزكيّ الصندوق الاستثماري باعتباره مصدر تمويل بسبب إمكانية التعلم من خلال التعاون، لا سيما بشأن الرصد والتقييم.

١٤ - ويمثل ازدياد التوعية والتعريف الذي يوفره الدعم المقدم من الصندوق الاستثماري فائدة رئيسية أخرى من الفوائد التي ذكرها معظم المستجيبين. وكان من رأي الأغلبية الساحقة من المستجيبين (٨٢ في المائة) أن ضمان حصولها على دعم الصندوق الاستثماري سيمكنها من تعبئة مزيد من التمويل في نهاية فترة المنحة. وكان للأثر الإيجابي للدعم المقدم من الصندوق الاستثماري من حيث الحصول على مزيد من الاعتراف من جانب الجهات المانحة الأخرى وجوداً بارزاً جداً لدى المنظمات الصغيرة، مما يساهم في تحقيق الهدف الاستراتيجي للصندوق المتمثل في المساعدة على بناء القدرات التنظيمية للكيانات الصغيرة.

١٥ - فعلى سبيل المثال، استطاعت مؤسسة المجتمع السندي في باكستان، التي تعمل للحد من حالات زواج الأطفال والزواج القسري من خلال التثقيف والدعوة في مجال حقوق الإنسان، أن تستفيد من دعم الصندوق الاستثماري في الحصول على تمويل من وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة. وفي نيبال، قدمت منحة إلى مبادرة the Story Kitchen التي نفذت مشروع "سأهاس (الشجاعة من أجل العدالة)" في خمس مقاطعات ومكنت ٩٤ امرأة ممن تعرضن للعنف أثناء النزاعات من أن يحكين قصصهن، وذلك للتوسع في مشروع مماثل تنفذه مبادرة Governance Facility وهي مبادرة جديدة تم الاتفاق عليها بين حكومة نيبال وسفارتي الدانمارك وسويسرا وإدارة التنمية الدولية للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

١٦ - وفي الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٢، دعم الصندوق الاستثماري أول مجموعة من المنظمات العاملة مع منظمة Raising Voices across Eastern and Southern Africa للتوسع

في تطبيق منهجية SASA! للتعبيئة المجتمعية لمنع العنف ضد المرأة والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. وقد دلت تجربة موجهة استخدمت فيها عينات عشوائية أجريت في كمبالا على فعالية تلك المنهجية. وتقوم حاليا منظمات ووكالات تمويل وحكومات ووكالات تابعة للأمم المتحدة وهيئات دينية وجهات فاعلة أخرى بوضع سياسات وتخصيص موارد مالية لهذه المنهجية وتنفيذها في مجتمعات محلية في جميع أنحاء أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وخارجها. ويشكل تكرار وتوسيع نطاق أفضل الممارسات محور تركيز مشروع أقاليمي جديد من مشاريع مبادرة Raising Voices. يموله الصندوق الاستئماني من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٩. وسيمكن المشروع الجديد تلك المبادرة من إجراء دراسة منهجية للتحديات والصعوبات التي شهدتها المجموعات التي تقوم بتنفيذ مبادرة SASA! بغية اقتراح مبادئ توجيهية واضحة للتغلب عليها. وقد تعاونت مبادرة Raising Voices مع جامعة كاليفورنيا، سان دييغو، للقيام بأنشطة تعاونية مع منظمات شريكة ثلاث في المناطق الريفية في جمهورية تنزانيا المتحدة، ومخيمات اللاجئين في كينيا، وأحد المجتمعات المحلية في هايتي.

١٧ - وفي عام ٢٠١٦، أجرى موظفو الصندوق الاستئماني ٢٦ بعثة رصد إلى المشاريع في ١٦ بلدا. وتبين من مثال مبادرة Breakthrough Trust (الهند)، الموضح أدناه، بعض السبل المبتكرة وأفضل الممارسات التي برزت خلال الزيارات.

١٨ - فقد شاهد موظفو الصندوق الاستئماني خلال الزيارة التي قاموا بها في نيسان/أبريل مشروعا استخدمت فيه وسائل إعلام من قبيل شاحنات الفيديو والكتابات الجدارية والإذاعة المحلية لتوعية المجتمع المحلي بشأن العنف العائلي. ومن الأنشطة التي شاهدها موظفو الصندوق مسرحية شارع أعقبها اجتماع مع متطوعين شباب، وهو ما أبرز الكيفية التي تتفاعل بها تلك المبادرة مع الشباب على الأرض والتي تساعد بها في إقامة صلة تربط الأنشطة التي تتم في الفضاء الإلكتروني بالأنشطة التي تجري خارجه. وساعدت حملتها التي خصص لها الهاشتاغ #Askingforit المتفرجين على التدخل ومساندة الفتيات عندما يتحدثن علنا عن التحرش. وبعد فترة تدريب مع رجال وصبية، أظهرت التعليقات التي ذكرها المشاركون حدوث زيادة بنسبة ٥٠ في المائة في الإلمام بالقضايا الجنسانية لدى صغار الصبية.

١٩ - وفي أيار/مايو، زار موظفو الصندوق الاستئماني مشروعا كانت تنفذه مؤسسة الشهاب للتنمية الشاملة، التي يتناول عملها التقاطع بين فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والعنف ضد المرأة في مصر. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه ٢٠١٦، استفادت ٤٤٨ سيدة وفتاة من الخدمات التي كانت تقدم في المركز المجتمعي المفتوح. وشمل

نشاط المشروع ٣٣٣ رجلا وشابا من المجتمعات المحلية المستهدفة و ١٧٠ امرأة، حيث شارك هؤلاء في أنشطة للتوعية.

٢٠ - وزار موظفو الصندوق الاستئماني Organización Nacional Indígena de Colombia (المنظمة الوطنية للشعوب الأصلية في كولومبيا) في أيار/مايو. واستطاعوا أن يشاهدوا الكيفية التي أدى بها المشروع إلى تحسين الجهود المشتركة الرامية إلى معالجة مسألة العنف ضد نساء وفتيات الشعوب الأصلية، وخاصة في سياق النزاعات المسلحة. وكان المشروع جزءا من مجهودات ناجحة في مجال الدعوة من أجل سن قانون بشأن المرأة والعنف والاحتكام إلى العدالة، وقد مكن المنظمة من بدء تشغيل المجلس الوطني للعدالة من أجل الشعوب الأصلية (Consejo Nacional de Justicia Indígena)، وهو عبارة عن هيئة وطنية للعدالة مسؤولة عن وضع استراتيجية للملاحقة القضائية في قضايا العنف، وضمان مشاركة المرأة.

٢١ - وفي حزيران/يونيه، زار موظفو الصندوق الاستئماني مركز دعم المرأة في أرمينيا، الذي يقدم خدمات دعم متخصصة للنساء اللائي تعرضن للعنف، مثل توفير المأوى وخط ساخن للاستغاثة. وزار الفريق بلدة متسامور، بالقرب من يريفان، حيث لم يكن يقدم هناك أي دعم اجتماعي إلا ذلك الذي كانت توفره منظمة تطوعية، مستعينة في بعض الأحيان بتبرعات خاصة من رئيس البلدية. وقد حدد ذلك المركز، وهو أحد الحاصلين على منح الصندوق، الجهات صاحبة المصلحة في المجتمعات المحلية المستهدفة وأقام شراكات معها، مستفيدا في ذلك من الجهود المحلية مما أتاح له تعزيز الاستدامة. كما زار موظفو الصندوق الاستئماني مشروعين لمكافحة الممارسات الضارة. ففي جمهورية تنزانيا المتحدة، تعمل مبادرة Amref Health Africa بالتعاون مع مركز الحقوق القانونية وحقوق الإنسان لتشجيع نموذج نابع من المجتمع المحلي للطقوس البديلة للمرور من مرحلة الطفولة إلى مرحلة الأمومة في المجتمعات المحلية في سيرينغيي. ويُشرك المشروع أيضا القطاع الصحي من خلال استراتيجيات التعلم بالحضور الفعلي والتعلم عن طريق الشبكة والتعلم باستخدام الأجهزة النقالة وذلك للتوعية بعواقب تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للأنثى وضمان أن تكون التدخلات ملائمة ثقافيا ومستدامة وملبية لاحتياجات المجتمع المحلي.

٢٢ - وجرى الاعتراف باللجنة المعنية بالممارسات التقليدية المؤثرة على صحة النساء والأطفال في غامبيا باعتبارها أحد أكبر الداعين إلى وضع قانون في عام ٢٠١٥ يحظر تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للأنثى. واستخدمت حكومة غامبيا مشروع القانون الذي أعدته تلك اللجنة عند اقتراح التشريع ذي الصلة، وهو ما أكد أن الصندوق الاستئماني قد

استثمر بحكمة وفي الوقت المناسب تماما في دعم الخطوات النهائية لهذا المسعى. وقد ذكرت معظم الأمهات الشابات (٦٤ في المائة) ممن أجريت معهن مقابلات في اثنتين من المقاطعات عقب التدريب أنهن لا يعترزن تعريض بناتهن لتشويه/بتر الأعضاء التناسلية في المستقبل. وركز المشروع أيضا على الوصول إلى الذين ينفذون إجراءات لاستكشاف فرص عمل بديلة لتيسير وضع حد لهذه الممارسة.

## رابعاً - تعبئة الموارد والدعوة

٢٣ - زاد الصندوق الاستئماني خلال العشرين عاماً التي انقضت منذ إنشائه قاعدة مانحة من ٣ مانحين إلى ٢٠ مانحاً، الأمر الذي أتاح له رفع إجمالي المبالغ التي يمكنه منحها من مليون دولار في عام ١٩٩٧ إلى ١٣ مليون دولار في شكل منح جديدة في عام ٢٠١٦. ويعد هذا إنجازاً في ميدان لا يزال يعاني في سبيل تحقيق الأولوية في التمويل التي يستحقها.

٢٤ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، كانت حكومات أستراليا وإسرائيل وألمانيا وأيرلندا وأيسلندا وترينيداد وتوباغو وسويسرا وليختنشتاين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنمسا وهولندا قد تبرعت لدورة الصندوق الاستئماني العشرين لتقديم المنح.

٢٥ - وورد الدعم كذلك من اللجان الوطنية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في سنغافورة وفنلندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، ومؤسسة يانصيب الرموز البريدية السويدية، ورابطة الأمم المتحدة للنساء المناصرات للسلام، وشركاء جدد من القطاع الخاص.

٢٦ - وفي نيسان/أبريل، بدأ الصندوق الاستئماني أنشطة بمناسبة مرور ٢٠ عاماً من تقديم المنح بشراكة مع شركة SeeMe، وهي شركة للتجارة العادلة في للمجوهرات، أنتجت قلادة فريدة تحت اسم "القلب البرتقالي" كرمز للذكرى العشرين للصندوق الاستئماني. والقلادة من صنع نساء تعرضن للعنف في تونس، استخدمن فيها طرقاً محلية تقليدية؛ وستُخصص نسبة ٥٠ في المائة من عائدات بيع القلادة لمشاريع يدعمها الصندوق الاستئماني. وكان من بين المتحدثين في المناسبة التي نُظمت في أمستردام ممثل عن حكومة هولندا ومدير مؤسسة B92، وهي مؤسسة من المؤسسات الحاصلات على منح الصندوق الاستئماني تعمل مع النساء اللائي تعرضن للعنف في صربيا.

٢٧ - وفي تشرين الأول/أكتوبر، أطلق الصندوق الاستئماني، في شراكة مع كلية لندن لصناعة الأزياء في المملكة المتحدة، "وسمه البرتقالي" الخاص به كرمز للالتزام بتحقيق

مستقبل مشرق خال من العنف للنساء والفتيات، ولجمع الموارد للصندوق الاستئماني. وفي إطار مسابقة ”صناعة الأزياء تقول لا للعنف ضد المرأة“، دُعي طلاب ومدرسو صناعة الأزياء إلى صنع منتجات في إطار المشروع تساعد في التوعية. كما دعي مصممو أزياء مرموقون لإنتاج قطع خاصة في إطار المشروع تتضمن رسالة فحواها إنهاء العنف ضد النساء والفتيات. ويهدف المشروع اللافت للانتباه إلى تزيين مجموعة متنوعة من المنتجات وإشراك الشركات الصغيرة والكبيرة الحجم في جميع أنحاء العالم. وسيستخدم ”الوسم اليرتقالي“، الذي صممه طلاب الكلية، كعلامة تجارية لمبادرات تسويقية متعلقة بالقضية لصالح البرامج التي يدعمها الصندوق الاستئماني. وسواء استخدم هذا الوسم كعلامة مطرزة فعلياً على الأزياء أو كعلامة يمكن التعرف عليها تضاف لأي منتج خارج صناعة الأزياء، فإنه سيربط القطاع الخاص بالبرامج التي يدعمها الصندوق الاستئماني في الجهود المشتركة التي تُبذل لمنع وإنهاء آفة العنف ضد النساء والفتيات.

٢٨ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر، نظم الصندوق الاستئماني حفل عشاء لجمع الأموال في نيويورك بمناسبة الذكرى العشرين لإنشائه، من أجل الاحتفال بالنتائج والإنجازات التي أحدثت تغييراً في حياة المستفيدين من مشاريع الصندوق الاستئماني على مدى السنوات العشرين الماضية. وجمع هذا الحفل الذي استضافته وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة فومزيلي ملامبو - نغوكا وسفيرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة للنوايا الحسنة نيكول كيدمان، شخصيات مشهورة دولياً من عالم السينما والمسرح والصحافة والأعمال الخيرية ومستفيدين من الصندوق الاستئماني حكوا قصتهم عن تجاربهم المباشرة مع الجهود المبذولة لمنع وإنهاء العنف ضد النساء والفتيات.

## خامسا - تقديم المنح وإنجازات الجهات الحاصلة عليها

٢٩ - في عام ٢٠١٦، تلقى الصندوق الاستئماني ١ ٧٩٢ طلباً للحصول على تمويل من ١١٧ بلداً وإقليماً. وكانت الغالبية العظمى (٩٠ في المائة) من مقدمي الطلبات من منظمات المجتمع المدني، وكانت ٥ في المائة من تلك الطلبات تركز على التدابير الرامية إلى معالجة العنف ضد النساء والفتيات في سياق أزمة اللاجئين الحالية. وتجاوز مجموع التمويل المطلوب ٦٧٧ مليون دولار. ومنح الصندوق الاستئماني ١٣ مليون دولار في ٣٦ منحة تغطي ٣٠ بلداً وإقليماً، شملت لأول مرة منحا لبرامج في بوركينافاسو والجبل الأسود ومدغشقر. وكان التوزيع الإقليمي للأموال الممنوحة على الشكل التالي: ٢٩ في المائة لبرامج في أفريقيا؛ و ٢٦ في المائة لبرامج في الدول العربية وشمال أفريقيا؛ و ٢٤ في المائة لبرامج في آسيا والمحيط

الهادئ؛ و ١٤ في المائة لبرامج في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ و ٧ في المائة لبرامج في أوروبا وآسيا الوسطى.

٣٠ - وقدمت منح تصل قيمتها إلى ١,٢٥ مليون دولار في شكل منح صغيرة (أقل من ١٢٥ ٠٠٠ دولار) إلى ١١ منظمة صغيرة لا تتجاوز الميزانية التشغيلية السنوية لكل منها ٢٠٠ ٠٠٠ دولار. ويسعى الصندوق الاستثماري، باعتماده التركيز الاستراتيجي على المنظمات الوطنية الأصغر حجماً، إلى تسخير الإمكانيات الهائلة لإحداث تغيير جذري ومستدام الكامنة في المنظمات المنشأة على مستوى القواعد الشعبية والمنظمات التي تقودها النساء. وكانت المشاريع التي تلقت منحاً صغيرة في عام ٢٠١٥ تعالج طائفة واسعة من المواضيع، من قبيل ما يوضحه المثالان التاليان من قيرغيزستان و صربيا.

٣١ - ففي قيرغيزستان، ساعدت منحة مقدمة من الصندوق الاستثماري الاتحاد الوطني للمجتمعات النسوية في قيرغيزستان على وضع المفهوم التشغيلي لبرنامج تعليمي بشأن الحياة دون عنف، وذلك لتعليم فتيات المناطق الريفية المهارات الحيوية لمنع تهديدات العنف داخل الأسرة وفي المدرسة والمجتمع، وكيفية مواجهتها. وحضر ما مجموعه ٧٥٠ فتاة و ٤٨٥ فتى و ٣٥١ راشداً (من بينهم ١٦ مدرساً) دورة دراسية بشأن حق الفتيات في الحماية من العنف. وقد علق أحد المشاركين بالقول: "نستطيع أن نرى كيف أن الإدراك والوعي والسلوك لدى فتياتنا وفتياننا قد بدأ يتغير أمام أعيننا بعد حضورهم هذه الدورة". وسعى مشروع تنفيذ الرابطة النسائية ساندغلاس (Sandglass) في صربيا إلى تعزيز خدمات الوقاية والاستجابة في مقاطعة راسينا، إحدى أقل مقاطعات البلد تنمية. وفي النصف الأول من عام ٢٠١٦، اتصلت ٧٥ حالة جديدة ممن تعرضن للعنف بخطة الاستغاثة الساخن لرابطة ساندغلاس واستفدن من خدمات الدعم التي تقدمها المنظمات الشريكة. وقد أبلغت المستفيدات بأنهن يشعرن بكونهن أكثر تمكناً بعد اللجوء إلى ساندغلاس، وبأن المنظمة قد قدمت إليهن معلومات أساسية أمكنهن الوثوق بها. كما أبلغت المستفيدات من الروما أنهن يشعرن بأمان أكبر وإدراك أشمل لحقوقهن وأنهن أكثر تمكناً من المطالبة بتلك الحقوق. وقد قدمت هذه المنظمة المتلقية للمنحة خدمات أساسية إلى ١٣ سيدة جديدة من الروما، وهو ضعف عدد المستفيدات في عام ٢٠١٥. كما قدمت التدريب إلى ١٦ من المستشارين وتسعة من النشطاء الذين يقدمون الدعم إلى النساء اللاتي يعشن حالات عنف.

٣٢ - والاستدامة هي عنصر أساسي في استراتيجية الصندوق الاستثماري، ومن بين السبل المتبعة في تحقيق ذلك اختيار مشاريع ناجحة لجولة أخرى من التمويل من أجل ترسيخ التقدم المحرز والممارسات الجيدة. فعلى سبيل المثال، تنفذ حالياً منظمة الأطباء المناصرين لحقوق

الإنسان مشروعاً في جمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا يبيّن على إنجازات المشروع السابق، ويوسع من نطاق نجاح الاستراتيجيات الشاملة لعدة قطاعات للتصدي للعنف الجنسي في حالات النزاع وما بعد النزاع. ويركز المشروع على تعميق وتوسيع قدرات الشركاء المحليين على الإمساك بكامل زمام أنشطة التدريب على الطرق المستخدمة في مجال الأدلة الجنائية وتوثيقها، بسبل منها تطبيق للأجهزة المحمولة يعرف باسم ميديكاب (MediCapt) تم إعداده في المرحلة الأولى للمشروع.

٣٣ - وتسلط الفقرات التالية الضوء على عينة ممثلة لمشاريع تلقت الدعم بالفعل من الصندوق الاستئماني في عام ٢٠١٦. وتغطي المشاريع المجالات الرئيسية لعمل الصندوق الاستئماني وهي: منع العنف ضد المرأة، لا سيما من خلال مبادرات موجهة إلى الشباب من أجل تغيير المواقف إزاء عدم المساواة بين الجنسين؛ وكفالة وصول من تعرض للعنف إلى الخدمات المناسبة المتعددة القطاعات؛ ودعم تنفيذ التشريعات والقواعد التنظيمية لمنع العنف ضد المرأة والتصدي له. وتغطي هذه الأمثلة أيضاً النوافذ المواضيعية الخاصة للصندوق الاستئماني المتصلة بمجالات النزاع وما بعده، والتقاطع بين فيروس نقص المناعة البشرية والعنف ضد النساء والفتيات، والعنف ضد المراهقات.

## ألف - منع العنف

٣٤ - يشكل منع العنف ضد النساء والفتيات أحد العناصر الرئيسية في معظم المشاريع التي يمولها الصندوق الاستئماني. كما أن التدخل المبكر في الوقت الذي يجري فيه تشكيل المواقف الاجتماعية له أهمية خاصة في إحداث التغيير، وقد نفذت العديد من الجهات الحاصلة على المنح مشاريع تركز على المدارس وبيئات التعليم ومنظمات الشباب.

٣٥ - وفي أرمينيا، عملت منظمة "مجتمعات خالية من العنف" على تحسين الجانب التربوي في خطة العمل الوطنية الأولى للبلد في مجال مكافحة العنف الجنساني. وحقق المشروع عدة معالم حاسمة، شملت نشر دليل تكميلي أقرته وزارة التعليم، يشكل الآن الأداة الرئيسية المستخدمة في تدريب المدرسين في البلد، وتدريب ٩٥ مدرساً للعلوم الاجتماعية.

٣٦ - وفي بنغلاديش، تعمل المنظمة النسائية المحلية ناري بروغاتي سانغا مع ٨٠ مدرسة ثانوية في أربع مقاطعات من أجل التصدي للأعراف والمواقف الضارة التي تتغاضى عن العنف ضد المرأة وتشجعه. وبحلول نهاية المشروع، حضر ما نسبته ٩٥ في المائة من التلاميذ في جميع المدارس المستهدفة دورات للتوعية، تحدث حالياً تغييراً في حياة التلاميذ. ونفذت هذه المنظمة الحاصلة على منح من الصندوق أنشطة أخرى، شملت معسكرات لتعزيز

المهارات تركز على الدفاع عن النفس، حضرها ١٦٠ من الشباب. وقد حققت المعسكرات نجاحاً كبيراً لدرجة أن المدارس قررت أن تستمر في تنظيمها حتى بعد نهاية المشروع.

٣٧ - ويعمل صندوق المرأة المنغولية مع المجالس المحلية في محافظة دورنود ومقاطعة بغانور في منغوليا لتنظيم برامج التوعية في المدارس. وجرى تجريب التدريب في أربعة مدارس مختارة، مما أدى إلى تحسن إدراك العنف الجنساني وحدوث تغييرات إيجابية في المواقف لدى التلاميذ والموظفين على حد سواء وهو ما أكد الحاجة الكبيرة إلى هذه الحصص الدراسية وشدة فعاليتها. كما تمكن صندوق المرأة المنغولية من ضمان الحصول على تمويل من الحكومة البلدية لكفالة استمرار التنفيذ المستدام لهذا المقرر الدراسي التجريبي.

٣٨ - وفي دولة فلسطين، عمل مركز الإعلام المجتمعي في غزة على التوعية بالطابع الشائع للعنف ضد المرأة ومن أجل الضغط على صانعي القرارات لوضع سياسات وإجراءات لحماية المرأة من العنف. وجرى تدريب ٣٢ من طالبات الإعلام خلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٦، وأنتجت ١١٤ من المقالات والتقارير الإعلامية؛ ونشرت ٧٥ من هذه المواد الإعلامية على الموقع الشبكي للمركز وعلى موقع فيسبوك وعلى المواقع الشبكية لوكالات الأنباء المحلية الأخرى. وأجريت عشر حلقات عمل للتوعية في ثلاث محافظات من غزة، حضرها ٤٤٩ امرأة و ٢٠٦ رجال.

٣٩ - وفي جنوب أفريقيا، نفذت منظمة الشباب "كرة القدم الشعبية"، بالتنسيق مع شركائها، مشروعاً يركز على الفتاة ويهدف إلى تعزيز تمكين الفتاة والتوعية بالحقوق الجنسية والإنجابية. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٦، شارك ٦٦٨ من الفتيان و ٨٧٤ من الفتيات في برنامج Generations Skillz (مهارات الأجيال). وأظهرت استنتاجات دراسة نهاية المشروع انخفاضاً في تبليغ المراهقات عن تعرضهن للعنف وفي احتمال تبريرهن له. كما أظهرت الاستنتاجات زيادة المعرفة بفيروس نقص المناعة البشرية والعنف ضد المرأة والفتاة والخدمات الصحية المجتمعية المتاحة.

٤٠ - ودعم الصندوق الاستثماري مشروعاً تنظمه مؤسسة التخطيط في فييت نام يرمي إلى التصدي للعنف الجنساني الذي يقع في المدارس وحوها، والذي يشكل عقبة رئيسية أمام تمكين الفتيات وتحقيق المساواة بين الجنسين. وغطى المشروع أكثر من ٣١ ٠٠٠ مراهقة ومراهق تتراوح أعمارهم بين ١١ و ١٨ سنة في ٢٠ مدرسة في هانوي. واستناداً إلى نجاح هذا النموذج، خططت إدارة التعليم في هانوي لتكرار المبادرة في ٧٦٦ مدرسة في المدينة، الأمر الذي يمكن أن يتيح الوصول إلى أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ مراهق.

## باء - الخدمات

٤١ - من بين الركائز الرئيسية لاستراتيجية الصندوق الاستئماني في التصدي للعنف ضد النساء والفتيات، ركيزة تشكل جزءاً مهماً في العديد من المشاريع، وهي توفير خدمات متعددة القطاعات أساسية ومأمونة وكافية لضمان حماية النساء اللائي تعرضن للعنف وإعادة إدماجهن في مجتمعاتهن المحلية. وهذا الأمر يتطلب موظفين وصانعي قرارات تلقوا التدريب الجيد والتوعية المناسبة، بالإضافة إلى مقدمي خدمات يتسمون بالتنسيق الفعال والقدرة على الاستجابة لاحتياجات النساء اللائي مورس ضدهن العنف.

٤٢ - فعلى سبيل المثال، في السلفادور، التي ما زالت تشهد أعلى معدلات قتل الإناث في العالم، تنفذ جمعية التعاون من أجل السلام (Asamblea de Cooperación por la Paz) مشروعاً يرمي إلى تحسين الاستجابات المؤسسية والتنسيق فيما بين المؤسسات لتعزيز مهارات الرقابة والدعوة لدى المنظمات النسائية ومنظمات الشباب المحلية. ووفر المشروع التدريب المتخصص لما مجموعه ٦٠ مسؤولاً شرطياً في ١٧ بلدية بشأن كيفية الاستجابة بفعالية أكبر لقضايا العنف ضد المرأة، وأصبح ما لا يقل عن ١٠٠٠ شخص على علم بالخدمات المتاحة للأشخاص المتضررين من العنف ضد النساء والفتيات.

٤٣ - وفي ليبريا، نفذت الوكالة الأسقفية للإغاثة والتنمية (Episcopal Relief and Development)، بالتعاون مع قيادات مسيحية وإسلامية ومشاركة بين الأديان، مشروعاً لتدريب ٦ قادة ومرشدين دينيين شباب بشأن الأساليب التشاركية المناسبة لمسألة العنف الجنساني من أجل إعدادهم لاضطلاعهم بأدوار المرشدين. وبالإضافة إلى ذلك، أصبح ٣٠ شاباً أعضاء في اثنين من التحالفات بين الأديان الوطنية لمكافحة العنف الجنساني.

٤٤ - وفي المغرب، نفذت جمعية مبادرات لحماية حقوق النساء نموذجاً للتدخل الشامل من أجل تعزيز قدرة النساء على الحصول على الحماية والاحتكام إلى القضاء. وعلى مدى فترة المشروع، تلقى مركز الجمعية المتعدد الاختصاصات في فاس المسمى بـ "البطحاء" أربعة أضعاف عدد المستخدمين المتوخى في الأصل، وقدم إلى أكثر من ٢٠٤٩ من النساء والفتيات اللائي تعرضن للعنف خدمات جيدة في المشورة النفسية والرعاية الصحية والمساعدة القانونية. وفي عام ٢٠١٦، استفاد ما لا يقل عن ٥٤ ممن تعرضن للعنف من خدمات سبل كسب الرزق الاقتصادية التي يقدمها مركز البطحاء.

٤٥ - ونفذت منظمة أكشن إيد ميانمار مبادرة شاملة لتحسين تقديم الخدمات في يانغون. وهذا المشروع، الذي يبني على مشروع تجريبي ناجح أجري في عام ٢٠١٢، يركز بوجه خاص على تعزيز إمكانية الاحتكام إلى القضاء عن طريق تقديم خدمات المساعدة القانونية

للمرأة الريفية. وأبدى معظم المساعدين القانونيين الذين تمت مقابلتهم ثقة أكبر في التعامل مع قضايا العنف ضد النساء والفتيات كنتيجة للتدريب المقدم في المشروع، واستفادت ١٩٦ امرأة من الاستشارات المقدمة من المساعدين القانونيين الذين أحالوا ١١ قضية إلى مركز ميانمار للمساعدة القانونية لتوفير المزيد من الدعم في تلك القضايا.

٤٦ - وتعمل منظمة ناجوتي كوداكون، التي تدير المأوى الوحيد للنساء اللائي تعرضن للعنف في طاجيكستان، على تحسين قدرة نساء الأرياف على الحصول على الخدمات في منطقة كولوب الجبلية. وفي المناطق التي يغطيها المشروع، أكملت ١٣٥ امرأة، منهن ٦١ امرأة تعرضت لعنف عائلي، التدريب على اكتساب المهارات اللازمة لمساعدة النساء الأخريات. ودعم المشروع إنشاء ١٢ فرقة دعم للمرأة في قرى منطقة كولوب، بحيث أصبحت هذه الأفرقة آليات إحالة إلى خدمات توفير المأوى وغيرها من الخدمات الأساسية التي تقدمها المنظمة. وخلال السنة الأولى من تنفيذ المشروع، أُحيلت ٥١ ممن تعرضن للعنف إلى خدمات الدعم والمساعدة القانونية، منهن ٣٨ تعرضن لعنف عائلي.

٤٧ - وكان الاحتكام إلى القضاء محور تركيز مشروع نفذته في تيمور - ليشتي جمعية تشيغا با إيتا لتمكين النساء اللائي تعرضن للعنف الجنسي تحت الاحتلال الإندونيسي (١٩٧٥-١٩٩٩). ويعمل المشروع الذي يغطي ١٣ مقاطعة بشكل مباشر مع من مورس ضدهن العنف ومع منظمة نسائية وطنية، ويواصل التعاون مع واضعي السياسات والبرلمانيين. وشاركت ١٥ ممن تعرضن للعنف في برنامج تدريب لتعزيز مهارتهن القيادية وقدرتهن التنظيمية، وأنتجت ٤ نساء أفلاماً عن تجاربهن أثناء النزاع. وأنشأت ٣ نساء أفرقة عاملة في مجتمعاتهن المحلية لدعم بعضهن البعض ليصبحن مستقلات اقتصادياً.

٤٨ - وتنفذ حالياً منظمة ليونارد شيشاير الاستثمارية لذوي الإعاقة في زمبابوي مشروعاً في ١٠ مقاطعات في زمبابوي، استفاد منه ما يقرب من ٥٠٠ امرأة وفتاة من ذوات الإعاقة، إذ قدم لهن المعلومات بشأن العنف ضد المرأة وإجراءات الإبلاغ والقوانين ذات الصلة التي تحمي المرأة من العنف. وقدم المشروع أيضاً المساعدة العملية إلى ٩٣ ممن تعرضن للعنف. وبالإضافة إلى ذلك، ساعد المشروع في تدريب ٤١ من مسؤولي الشرطة والمحاكم على لغة الإشارة وعلى تأثير مختلف الإعاقات في القدرة على الإبلاغ عن العنف الجنساني.

## جيم - تنفيذ القوانين

٤٩ - يلتزم حوالى ثلثي الطلبات الواردة كل سنة على الصندوق الاستثماري التنفيذ الفعال للقوانين المناهضة للعنف ضد المرأة. وثمة تحد رئيسي يعالجه العديد من الجهات المتلقية

لمنح من الصندوق وهو ضمان وفاء الدول بالتزاماتها بإنفاذ القوانين والتنفيذ الكامل لخطط العمل والسياسات الوطنية الرامية إلى منع العنف ضد المرأة والتصدي له.

٥٠ - وتستخدم منظمة "تنمية لا تكل" النيبالية، إحدى الجهات الحاصلة على منح من الصندوق الاستئماني، منهجية التنفيذ المباشر التي تتبعها والتي ثبت نجاحها، لتزويد ٤٥٤ طلاب من ٣٢ مدرسة في نيبال بالمعارف المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية. ونظم هؤلاء الطلاب ١٢١ مناسبة ضد ظاهرة "نشهبادي"، وهي ممارسة تقليدية ضارة تتجلى في وضع المرأة في مكان معزول عن أسرهما ومجتمعها في فترة الحيض، علما بأن المحكمة العليا النيبالية حظرت هذه الممارسة منذ عام ٢٠٠٥. وبالإضافة إلى ذلك، حصل قادة المجتمعات المحلية والمعالجون التقليديون في أربع مقاطعات على دورات تدريبية في الصحة الجنسية والإنجابية، وحصلت ست منظمات شريكة من المجتمع المدني على مساعدة تقنية بشأن كيفية تعميم الجهود المناهضة لممارسة "نشهبادي" وللعنف الجنساني في برامجها الاعتيادية.

٥١ - ويعمل مركز الإرشاد النفسي الاجتماعي للمرأة في الدولة الفلسطينية على القضاء على ممارسة قتل النساء بدافع جنساني في إطار ما يسمى "شرف العائلة". وبدأ هذا المركز، وهو من الجهات الحاصلة على منح من الصندوق الاستئماني، يقدم برنامجا تدريبيا للمسؤولين الحكوميين من وزارتي الصحة والشؤون الاجتماعية ومن الشرطة في الخليل وبيت لحم لتشجيعهم على تنفيذ نظام الإحالة الوطني القائم. ونُظمت ٤٠ حلقة عمل في ١٠ أماكن لزيادة فهم المجتمع المحلي للنظام القضائي وللإمكانيات المتاحة لزيادة حصول المرأة على خدمات الحماية. وأحالت المنظمة ٤٣٩ ١ حالة من حالات العنف ضد المرأة إلى الشرطة ووفرت التمثيل القانوني أو الدعم في المحكمة إلى ٤٠٠ امرأة.

٥٢ - وفي بيرو، نفذت منظمة دراسات الدفاع عن حقوق المرأة مشروعاً يتناول إنهاء الإفلات من العقاب على أعمال العنف الجنسي من خلال تحسين تنفيذ قانون الإجراءات الجنائية الجديد في بيرو. ووفر المشروع التدريب لفائدة ٧٢١ ٤ مسؤولاً، بمن فيهم قضاة ومدعون عامون. واعتمدت مدينة خونين بروتوكولا صاغته هذه المنظمة، وهي إحدى الجهات المتلقية لمنح من الصندوق، لوضع إجراء موحد لإقرارات ضحايا العنف الجنسي. وبالإضافة إلى ذلك، حصلت على التدريب ٦٢٧ قيادة نسائية من ٧٥ منظمة تمثل ٣٣ ٧٠٠ امرأة، وقدمت ١١٥ امرأة من بينهن دعاوى أمام السلطات.

٥٣ - واعتماداً على نجاح البرنامج الإقليمي للمدن الآمنة في أمريكا اللاتينية، عملت منظمة الجنوب للدراسات الاجتماعية والتعليم مع نساء مررن بمحنة العنف ومع الشرطة لكفالة فعالية الاستجابات المؤسسية للعنف ضد المرأة في الأماكن العامة والخاصة في شيلي

وكولومبيا والسلفادور. وأدى المشروع إلى توعية أكثر من ٣٨٥ امرأة وفتاة و ٨٥ ممن تعرضن للعنف بأنظمة الحماية المتاحة لهن. وحصل ما مجموعه ٤٣٦ ضابطاً من قوات الشرطة الثلاث التي يستهدفها المشروع على تدريب بشأن إدماج المنظور الجنساني في عملهم.

٥٤ - وفي توغو، تعمل ألافيا، وهي منظمة صغيرة وشابة ونشيطة، من أجل القضاء على الممارسات التقليدية الضارة بشأن الترميل والتي تزيد من خطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. ومع أن قانوناً صدر في عام ٢٠١٢ يمنح الأراامل الحق في رفض هذه الممارسات، لا تدرك معظم المجتمعات المحلية هذا القانون وما تزال هذه الممارسة واسعة الانتشار، لا سيما في المناطق الريفية. وفي آذار/مارس ونيسان/أبريل، تم تنظيم حلقتي عمل لبناء القدرات في ٢٤ قرية شارك فيها ١ ٩٦٠ من قادة المجتمعات المحلية ورؤساء القرى، منهم ١ ١٩٣ امرأة. وفي نهاية حلقتي العمل، أثبت ٩٥ في المائة من رؤساء القرى و ٩٠ في المائة من قادة المجتمعات المحلية تحسُّن معرفتهم وفهمهم بشأن حقوق المرأة والتزموا بمواصلة توعية أقرانهم للمساعدة في القضاء على هذه الممارسة التقليدية الضارة.

## دال - التزاغات

٥٥ - نفذت العديد من الجهات المتلقية للمنع مشاريع لتلبية الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات اللائي تعرضن للعنف في حالات النزاع أو ما بعد النزاع، وذلك من خلال إحدى نوافذ التمويل الخاصة للصندوق الاستئماني. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، تعمل مؤسسة بانزي على التوسع فيما تقدمه من دعم نفسي - اجتماعي وقانوني واجتماعي - اقتصادي متكامل قائم على حقوق الإنسان بحيث يتم تقديمه من مراكز خدمات متكاملة في اثنتين من المقاطعات. وحتى الآن، تلقت ١١٩ ممن تعرضن للعنف الجنسي معلومات عن الخدمات المتاحة في تلك المراكز. وحصلن على المشورة القانونية من المساعدين القانونيين وتمت إحالتهم إلى مركز المشورة القانونية ببانزي بعد دورة المشورة القانونية الأولية. وفي شراكة مع منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان، سيدرب البرنامج أيضاً اختصاصيين طبيين وقانونيين ونفسيين على مبادئ نموذج بانزي وعلى الطريقة الملائمة لجمع ما يكفي من أدلة الطب الشرعي بشأن العنف الجنسي.

٥٦ - ويقوم معهد بروموندو بتنفيذ مشروع يستند إلى خبرته القائمة على الأدلة من أجل منع العنف ضد الفتيات في سياق ارتفاع مستويات العنف في المناطق الحضرية (البرازيل)، وفي البيئات المتضررة من النزاعات (جمهورية الكونغو الديمقراطية). ويعمل المشروع مباشرة مع المراهقات والمراهقين الذين تعرضوا للعنف أو شاهدوه، ويستخدم التعليم الجماعي

والإرشاد لتشجيع التفكير الانتقادي بشأن تجاربهم واعتماد مواقف وسلوكيات صحية وغير عنيفة. وتم اختبار دليلين للعيش بسلام موجهين للشباب ويتم توفير برنامج تدريبي مدته ١٦ ساعة يستند إلى هذين الدليلين. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، تم اختيار ٣٢ طالبا في شعبة علم النفس السريري والأخصائيين النفسيين من الجامعات المحلية بوصفهم ميسرين. وفي البرازيل، استضاف معهد بروموندو اجتماعات مع ١٩ من أصحاب المصلحة الرئيسيين في السياسة التعليمية.

٥٧ - وقد عملت منظمة المبادرات النسائية من أجل العدالة بين الجنسين، وهي المنظمة النسائية الدولية الوحيدة التي منحتها المحكمة الجنائية الدولية مركز صديق للمحكمة، على تعزيز القدرات المحلية على جمع بيانات موثوقة بشأن الجرائم الجنسية في النزاعات المسلحة وعلى توسيع نطاق الاحتكام إلى العدالة للنساء المتضررات من الحرب في أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وليبيا. وخلال فترة المنحة، قدم المشروع في كیفو الشمالية وكیفو الجنوبية المساعدة لما مجموعه ٢٠٧٢ ممن تعرضن لعنف جنسي وجرائم جنسانية من أجل الحصول على العلاج الطبي والدعم النفسي - الاجتماعي (على سبيل المقارنة، كان هذا الرقم أقل من ٢٥٠ شخصا في عام ٢٠١٢). كما حصلت ٨٥ في المائة من هؤلاء على مساعدة المشروع في إجراء عمليات جراحية لعلاج جروح ناجمة عن الاغتصاب. وشارك في هذا البرنامج وأنشطته ما مجموعه ٦٧٥ ٧٨ من المستفيدين المباشرين وغير المباشرين في جميع البلدان التي شملها المشروع. وكان من بين المستفيدين أكثر من ٣٦ ٣٠٠ من النساء والفتيات اللاتي ارتكبت بحقهن جرائم جنسية وجنسانية.

٥٨ - وتبرز إنجازات قسم دعم الضحايا التابع للدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا خلال مشروع سابق إمكانات إحداث تأثير ملموس ومستدام وتمت دعوة القسم إلى تقديم المزيد من طلبات التمويل. ويهدف المشروع الحالي إلى تقوية وتعزيز مراعاة أصحاب المصلحة للاعتبارات الجنسانية وضممان المشاركة المجدية للنساء اللاتي مورس ضدهن عنف جنساني في إجراءات المحكمة بشأن الانتهاكات واسعة الانتشار لحقوق الإنسان التي ارتكبتها الخمير الحمر بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٩. ويتمثل العنصر الجديد من المشروع في تمكين النساء اللاتي تعرضن للعنف من الحصول على تدريب مهاري لتوليد الدخل اعترافا بالأثر المالي الذي تحدثه هذه الصدمات على الأسر.

## هاء - الفئات المحرومة

٥٩ - يستثمر الصندوق الاستئماني حاليا أكثر من ٢٢ مليون دولار لدعم النساء والفتيات المحرومات والمهمشات. ويمثل هذا زيادة هامة مقارنة بعام ٢٠١٥. ويوجد من بين

الجماعات المستفيدة من هذه المنح المهاجرات واللاجئات؛ والنساء ذوات الإعاقة؛ ونساء الشعوب الأصلية؛ والعاملات المتزليات؛ والمشتغلات بالجنس؛ والمصابات بفيروس نقص المناعة البشرية؛ والمتليات ومزدوجات الميل الجنسي ومغايرات الهوية الجنسانية، والمسنات. وتوضح الأمثلة التالية تنوع المبادرات المدعومة والمنهجيات المعتمدة.

٦٠ - ففي ألبانيا، نفذ التحالف المناهض للتمييز ضد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية مشروعاً لتحسين جودة خدمات الاستجابة المتاحة للمثليات ومزدوجات الميل الجنسي ومغايرات الهوية الجنسانية اللواتي يتعرضن للعنف. ونشر المشروع البحث الأول من نوعه على الصعيد الوطني الذي وفر الأساس لصياغة سياسات مستنيرة بشأن منع التمييز والعنف. وبالإضافة إلى ذلك، وفر هذا التحالف، وهو إحدى الجهات الحاصلة على منح من الصندوق الاستئماني، التدريب لفائدة نقاط الاتصال في ست مدن من أجل معالجة الاحتياجات المحددة للمثليات ومزدوجات الميل الجنسي ومغايرات الهوية الجنسانية في تلك المجتمعات المحلية.

٦١ - وفي موريتانيا، دعمت منظمة نجدة الرقيق، إحدى الجهات المتلقية لمنح من الصندوق، ٤٤ من النساء والأطفال الذين مروا بمحنة الاسترقاق. ونظم هذا المشروع أيضاً حلقتي عمل لتدريب النساء على القيادة، إلى جانب اجتماعات شهرية للتوعية ترأسها موجّهات. وحضر هذه الاجتماعات أكثر من ٢٦٠ ١ شخص، غالبيتهم من النساء. وحضر المنسق الوطني لمنظمة نجدة الرقيق الدورة الثامنة للمنتدى المعني بقضايا الأقليات، التي عقدت في جنيف في ٢٤ و ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، وقدم عرضاً عن التمييز الممنهج الذي يواجهه الموريتانيون من الحراطين والمنحدرون من أصل أفريقي في نظام العدالة الجنائية في موريتانيا. وتمكنت منظمة نجدة الرقيق من الحصول على حكم بإدانة اثنين من مالكي العبيد من قبيلة ذات سلطة ونفوذ قويين جدا - وهي أول إدانة على الإطلاق تصدرها المحاكم الخاصة بشأن الرق.

٦٢ - وفي غواتيمالا، نفذت المؤسسة المعنية بالإيدز والمجتمع مشروعاً لمنع العنف الجنسي ضد المشتغلات بالجنس والحد منه. وعملت شبكة المشتغلات بالجنس التي أنشأها هذا المشروع على التوعية بالحقوق الجنسية والإنجابية، وفيروس نقص المناعة البشرية، والعنف الجنساني، والخدمات المتاحة، لفائدة حوالي ٤١٨ من المشتغلات بالجنس، و ٣٣ من نساء الشعوب الأصلية، و ١٨٧ فتاة مرت بمحنة العنف، وذلك عن طريق التعلم من الأقران.

٦٣ - ومؤسسة جمايكا للدعم في مجال الإيدز من أجل الحياة هي المنظمة غير الحكومية الوحيدة التي تقدم خدمات سريرية للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية ولفئات رئيسية

أخرى من السكان في هذا البلد، وتشارك بانتظام في تقديم أفضل الممارسات لإدراجها في التقرير العالمي عن التقدم في مكافحة الإيدز. ويرى أكثر من ٩٠ في المائة من مجموع العملاء الذين استفادوا من خدمات تلك المنظمة أنهم يتمتعون بصحة أفضل. وما تحقق طوال فترة المشروع يتجاوز الأهداف المحددة. فقد استفاد من الخدمات خلال الفترة المشمولة بالتقرير ما لا يقل عن ١ ٤ ٦٩ من النساء والفتيات ومغائرات الهوية الجنسانية المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية وتعرضن للعنف ضد المرأة. وأفادت المواقع السريرية الثلاثة عن زيادة في الحضور لتلقي الخدمات السريرية، وفي اختبارات الكشف عن فيروس نقص المناعة البشرية والزهري، وفي تلقي الخدمات الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، صار لدى أكثر من ٥٣٢ من النساء والفتيات الآن معرفة بمهارات الحياة وتدريب عليها، ومحيت أميتهن القانونية، وبتن يشاركن في الدعوة إلى التصدي للعنف ضد المرأة. وشارك ٥٢ مسؤولاً عن إنفاذ القانون و ٣٦ من القضاة المقيمين المختصين بالفصل في القضايا الإدارية في دورات تدريبية للتوعية لتمكينهم من الاستجابة على النحو المناسب لاحتياجات النساء والفتيات المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية ممن مررن بمحنة العنف.

٦٤ - وفي جمهورية ترازيا المتحدة، تعمل منظمة نسائية محلية تسمى "المساواة من أجل النمو" على النهوض بالحقوق الاقتصادية للمرأة والحد من خطر تعرضها للعنف وذلك عن طريق إنشاء بيئات مأمونة في ست أسواق توجد في مقاطعتين بدار السلام. ويستند هذا البرنامج إلى توصيات المستفيدين المجمع انطلاقا من المشروع السابق الذي نفذته هذه المنظمة في خمس أسواق. وتم إنشاء شبكة تضم ٤٠ من مقدمي الدعم المجتمعي القانوني والمساعدين القانونيين وحضر ٢٥ مساعدا قانونيا دورة تدريبية لمدة يومين لاكتساب مزيد من المعرفة بشأن العنف ضد المرأة وحقوق المرأة، وكيفية دعم النساء والفتيات في الإبلاغ عن حالات العنف الجنساني.

## واو - الحاصلون على المنح في دورة التمويل العشرين

٦٥ - استثمارا للنجاح الذي تحقق في تركيز الصندوق الاستئماني على المنظمات الصغيرة، تواصل الدورة العشرون للتمويل المنظمة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ استخدام نافذة التمويل الخاص هذه وتوسع نطاقها بمشاريع في بيلاروس وبوركينا فاسو وصربيا مع التركيز على المراهقات. وتهدف هذه المشاريع إلى تحسين الوصول إلى المعلومات عن المسائل المتصلة بالحياة الجنسية والصحة، وتوفير المعارف والمهارات اللازمة لكشف العنف والتصدي له، ووضع ونشر المواد الملائمة لمعالجة المواقف المجتمعية التي تكمن وراء عنف الرفيق الحميم. وستعمل مشاريع جديدة أخرى على تحسين وصول من مررن بمحنة العنف إلى العدالة

(جمهورية الكونغو الديمقراطية والمكسيك)؛ وتعبئة المجتمعات المحلية والمدارس من أجل وضع آليات لحماية الفتيات من العنف الجنسي (نيجيريا)؛ واستخدام الفنون والرياضة لتعزيز المهارات القيادية لدى النساء وتمكين المرأة وإنهاء العنف ضد النساء والفتيات (رواندا). ويشكل تحسين حصول اللائي تعرضن للعنف على الخدمات الأساسية المتعددة القطاعات والمأمونة والكافية محور تركيز مشاريع جديدة في الجبل الأسود وجزر سليمان وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا وكمبوديا.

٦٦ - ويدعم الصندوق الاستئماني حاليا خمسة مشاريع جديدة من خلال النافذة الخاصة للتصدي للعنف ضد المرأة في سياق أزمة اللاجئين. وتنفذ هذه المشاريع في الأردن والعراق، وتهدف إلى رصد وتوثيق العنف الجنسي والعنف الجنساني ضد اللاجئين السوريين والإبلاغ عنه؛ والتوعية بهذه الجرائم وتحسين الوصول إلى خدمات الدعم؛ وتقديم المساعدة إلى النساء والفتيات الأيزيديات اللائي تعرضن لعنف الجنسي وجنساني؛ وتمكين فرادى النساء وإشراك أصحاب المصلحة المتعددين من أجل تهيئة بيئة أفضل لمنع العنف ضد النساء والفتيات والتصدي له في إقليم كردستان العراق؛ وتوعية النساء والفتيات اللواتي يعانين من شدة الضعف والعزلة في الأردن عن طريق التثقيف بشأن خدمات الدعم المتاحة وحقوق المرأة ومنع العنف.

٦٧ - وفي أفريقيا، تم تقديم منح جديدة لمشاريع في سيراليون، والكاميرون، وكينيا، ومالي، ومدغشقر، وملاوي. وسترکز هذه المشاريع على توفير الخدمات المتعددة القطاعات؛ ومنع العنف ضد النساء والمراهقات من خلال أنشطة التمكين؛ وتغيير الأعراف الاجتماعية لإنهاء الممارسات التقليدية الضارة مثل تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للأنثى والزواج المبكر؛ ومنع الاستغلال الجنسي للفتيات لأغراض تجارية؛ وتحسين إمكانية وصول من تعرضن للعنف الجنسي إلى العدالة. وستشمل الجهات المستفيدة الرئيسية المراهقات واللاجئات وغير الحاصلات على خدمات كافية، بمن فيهن المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمثليات ومزدوجات الميل الجنسي ومغايرات الهوية الجنسانية.

٦٨ - وتسعى المشاريع الجديدة التي تتلقى الدعم من الصندوق الاستئماني في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى زيادة فعالية تنفيذ التشريعات والسياسات وخطط العمل الوطنية ونظم المساءلة لمنع وإنهاء العنف ضد النساء والفتيات من خلال حملات التوعية العامة وتشجيع المرأة لتصبح عامل تغيير في مجتمعها. وستنشط هذه المشاريع في ثلاثة بلدان (شيلي وغواتيمالا وكولومبيا) وستعمل مع المجموعات غير الحاصلة على خدمات كافية، مثل نساء الشعوب الأصلية والنساء المنحدرات من أصل أفريقي.

٦٩ - وفي الدول العربية، سيركز مشروع جديد في لبنان على اللاجئين والمدافعين عن حقوق الإنسان المكفولة للمرأة والنساء والفتيات اللاتي جرى الاتجار بهن أو تعرضن لعنف الرفيق الحميم في سياق الأزمة في الجمهورية العربية السورية. وسينفذ مشروع في دولة فلسطين يسعى إلى ضمان حصول النساء والفتيات اللائي تعرضن للعنف على الخدمات المتعددة القطاعات الأساسية والمأمونة والكافية.

٧٠ - وفي آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، تمثل النساء ذوات الإعاقة محور تركيز مشروع يدعمه الصندوق الاستثماري في كمبوديا، بينما سيعمل مشروع في الهند على التصدي لعنف الرفيق الحميم وزواج الأطفال والزواج القسري في المجتمعات الريفية، لا سيما فيما يتعلق بالعمالات المتزليات من الداليت. وستركز مشاريع في جزر سليمان وميانمار على الوصول إلى العدالة وإنهاء الإفلات من العقاب؛ وسيسعى مشروع ميانمار إلى تلبية احتياجات المشتغلين بالجنس مغايري الهوية الجنسانية. وأخيراً، سيعمل مشروع في باكستان على بناء القدرات القيادية لدى النساء واستكشاف حلول اقتصادية تمكن من تعرضن للعنف من الاعتماد على أنفسهن.

٧١ - وفي أوروبا وآسيا الوسطى، ستركز المشاريع المدعومة من الصندوق الاستثماري على حماية المسنات اللائي يواجهن خطر التعرض للعنف أو اللواتي تعرضن له وتلبية احتياجاتهن بهذا الشأن (مولدوفا) وتعزيز التمكين الاقتصادي لمن تعرضن للعنف من خلال توفير الدعم التعليمي والإرشاد، فضلاً عن إتاحة فرص الأعمال الحرة (صربيا).

## سادسا - آفاق المستقبل

٧٢ - أسفرت الدراسة التقييمية للتقييمات واستقصاء الجهات المتلقية للمنح اللذان أنجزهما الصندوق الاستثماري في عام ٢٠١٦ عن تهيئة أساس متين للعمل في المستقبل. وأتاح ذلك للصندوق الاستثماري التفكير والمضي قدماً بثقة وهو يواصل تجميع وحشد مجموعة فريدة من المعارف والخبرات من الجهات المتلقية لمنحه بشأن منع وإنهاء العنف ضد النساء والفتيات، وفي الوقت نفسه زيادة فعالية الصندوق نفسه.

٧٣ - وسيستند عمل الصندوق الاستثماري خلال السنوات الخمس المقبلة إلى رؤية التنمية المستدامة التي تهدف إلى تغيير نموذج التمويل من نموذج "معتمد على الجهات المانحة" نحو إيجاد برنامج عمل مستدام ومدمج في استجابات مؤسسية حكومية أوسع نطاقاً. ويتمثل أحد التحديات الرئيسية في تشجيع ودعم الحكومات للامتثال لمعيار بذل العناية الواجبة

والتأكد من وفائها بالتزاماتها في إنفاذ القوانين وتنفيذ وتخصيص الموارد الكافية لخطط العمل والسياسات الوطنية الرامية إلى منع العنف ضد المرأة والتصدي له.

٧٤ - وسيواصل الصندوق الاستثماري سعيه إلى مساعدة واضعي السياسات والمشرعين على استخدام نهج استباقي ومتجاوب في إحراز تقدم في إعمال حقوق الإنسان للمرأة، عن طريق العمل في شراكة كاملة مع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني. والحرمان الاقتصادي من النتائج الشائعة للتمييز الجنساني، فهو يحفز العنف ضد المرأة ويقيد أيضا الخيارات المتاحة أمامها لحماية نفسها من ذلك العنف. وتسعى المشاريع المدعومة إلى معالجة هذا الوضع عن طريق مجموعة من المنهجيات والنُهُج، التي تتراوح من مساعدة النساء على حماية أنفسهن في مكان العمل إلى اكتساب المهارات التي يمكنها أن تعزز استقلالهن الاقتصادي.

٧٥ - وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف الحيوية والطموحة، سيواصل الصندوق الاستثماري توسيع قاعدة شركائه والبحث عن سبل جديدة ومبتكرة لإشراك حلفاء محتملين من أجل زيادة الدعم المقدم للجهات الحاصلة على منح الصندوق، كبيرها وصغيرها، في التصدي للعنف ضد النساء والفتيات بجميع أشكاله في جميع أنحاء العالم. لقد حفزت حملة الأمين العام المعنونة "اتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة" ومبادراتها "البرتقالية" روح الابتكار والطاقة، مما جلب المزيد من الاهتمام العالمي بالعنف ضد النساء والفتيات، والأهم من ذلك، أنهما قدمت إشارة واضحة عن الإمكانيات الهائلة للتغيير الذي يلتزم الصندوق الاستثماري بمواصلة تعزيزه.